حصيلة ضحايا شهر نيسان

الفترة التي يغطيها التقرير :
شهر نيسان عام ٢٠١٤

التقرير :يشتمل على :
المدنيين الذين قتلتهم القوات الحكومية
المقاتلين الذين قتلتهم القوات الحكومية
المدنيين و المقاتلين الذين قتلهم تنظيم دولة العراق والشام
المدنيين و المقاتلين الذين قتلتهم المعارضة المسلحة
لايغطي التقرير الضحايامن القوات الحكومية و الضحايامن تنظيم دولة العراق والشام لعدم وجود معايير يمكن اتباعها في توثيق هذا النوع من الضحايا في ظل حظر وملاحقة السلطات السورية وقوات تنظيم دولة العراق والشام لفريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان٢٠١٣

منهجية التقرير :

الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية مستقله لاتتبع لأي جهة حزبية أو سياسية ، تقوم الشبكة بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان و توثيق الضحايا و المعتقلين في سورية .

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

تفاصيل التقرير :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ٣٣٩٧ شخص سقطوا خلال شهر نيسان/ابريل يتوزعون على النحو التالي :

أولا : القوات الحكومية :

ألف : المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ١٨٥١شخص مدني على يد القوات الحكومية بينهم ٣٦٣ طفل (بمعدل ١٢ طفل يوميا) ، كما أن من بين الضحايا مالايقل عن ١٩٤ امرأه ، فيما بلغ مجموع الضحايا الذين ماتوا تحت التعذيب مالايقل عن ٢٢٩ (بمعدل ٨ أشخاص يموتون تحت التعذيب يوميا) .

بلغت نسبه الاطفال و النساء ٣١ ٪ من أعداد الضحايا المدنيين وهو مؤشر صارخ على استهداف متعمد من قبل القوات الحكومية للمدنيين .

باء : المقاتلين :

قتلت القوات الحكومية مالايقل عن ١٠٣٣شخص مقاتل خلال عمليات القصف أو الاشتباك .

ثانيا :الفصائل المسلحة التابعة للقاعدة (تنظيم دولة العراق والشام) :

ألف : المدنيين :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الأنسان قيام عناصر تنظيم دولة العراق و الشام بقتل ٢٤ شخص مدني بينهم ٧ اطفال و امرأه

باء : المقاتلين :

قتل تنظيم دولة العراق والشام مالايقل عن ٢٢٩ مقاتل من خلال الاشتباكات مع فصائل من المعارضة المسلحة أو من خلال عمليات اعدام ميدانيه للأسرى .

ثالثا : مجموعات المعارضة المسلحة :

وثقت الشبكة السورية لحقوق الانسان مقتل ٢٠٤ شخص على يد المعارضة المسلحة يتوزعون إلى :

ألف : ١٩٦ مدنيا منهم ٥٤ طفلا و ٣٨ سيدات .

باء : ٨ أشخاص مقاتلين خلال الاشتباكات بين الفصائل وبعضها البعض .

نحب أن نشير إلى أن هذا ماتمكنامن خلال أعضائنا المتوزعين على في مختلف المحافظات السورية من التوثيق والتدقيق عبر الاسم الكامل والمكان والزمان ونشير بذا المقام إلى وجود حالات كثيره لم نتمكن من الوصول إليها وتوثيقهاوخاصه في حالات الحاجز وتطويق البلدات والقرى وقطع الاتصالات التي تقوم بها الحكومة السورية في كل مره وبشكل متكرر مما يرشح العدد الفعلي للارتفاع وكل ذلك بسبب منع الحكومة السورية لأي منظمة حقوقية من العمل على أراضيها .

رابعا : حالات قتل لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من تحديد الجاني :

سجلنا مالايقل عن ٥٧ حادثه لحالات قتل لم نستطع حتى اللحظة تحديد الجهة التي قامت بعملية القتل .

الاستنتاجات القانونية

١. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن القوات الحكومية والشبيحة قامت بانتهاك أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى ذلك هناك العشرات من الحالات تتوفر فيها أركان جرائم الحرب المتعلقة بالقتل وتشير الأدلة و البراهين التي لاتقبل للشك وفق مئات من روايت شهود العيان بأن أكثر من ٩٠ ٪ من الهجمات الواسعه والفردية وُجّهت ضد المدنيين وضد الأعيان المدنية.
هذا كله يخالف ادعاءات الحكومة السورية بأنها تقاتل «القاعدة و الإرهابيين ».

٢. تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأن الأحداث المتمثلة في جريمة القتل هي جريمة ضد الإنسانية. و لقد تحقق عنصر الهجوم الواسع النطاق أو المنهجي الموجه ضد مجموعات من السكان المدنيين في معظم حالات القتل .

٣. يشكل عناصر تنظيم دولة العراق والشام أغلبية غير سورية يهدف إلى إقامه خلافه في جميع أنحاء العالم وبالتالي فإن تطلعاته وأهدافه تختلف جذريا عن الأهداف التي يطمح إليها السوريين من إقامه دولة تعددية ديمقراطية وقد ارتكب عدة جرائم قتل خارج نطاق القانون وتعتبر بمثابة جرائم حرب.

٤. ارتكبت بعض فصائل المعارضة المسلحة جرائم قتل خارج نطاق القانون والتي ترقى لأن تكون جريمة حرب .

ادانة و تحميل المسؤوليات :

إن كل فعل غير مشروع دوليا تقوم به الدولة يجر خلفه المسؤولية الدولية لتلك الدولة . وبالمثل، فإن القانون الدولي العرفي ينص على أن الدولة مسؤولة عن جميع الأفعال التي يرتكبها أفراد قواتها العسكرية والأمنية . وبالتالي فالدولة مسؤولة عن الأفعال غير المشروعة، بما في ذلك جرائم ضد الإنسانية، التي يرتكبها أفراد من قواتها العسكرية والأمنية.

كما و تعتبر حكومة إيران و تنظيم حزب الله وتنظيم دولة العراق والشام مشاركة فعليا بعمليات القتل وتتحمل المسؤولية القانونية والقضائية ، إضافة إلى كافة الممولين والداعمين للنظام السوري و الذي يقوم بارتكاب مجازر بشكل شبه يومي ومنهجي و لايتوقف في ليل أو نهار، ونحملهم جميعا كافة ردات الفعل والنتائج المترتبة عليها و التي قد تصدر من أبناء الشعب السوري وخصوصا من أقرباء الشهداء وذويهم .

التوصيات :

مجلس الأمن :

١. اتخاذ قرار باحاله كافة المتورطين و المجرمين إلى محكمة الجنايات الدولية .
٢. تحذير الحكومة السورية من تداعيات السلوك العنيف و القتل الممنهج و ارسال رسائل واضحة في ذلك .
٣. على مجلس الأمن أن يقوم بفرض حظر أسلحة على النظام السوري وعلى تنظيم دولة العراق و الشام و ملاحقة جميع المتورطين بذلك وعلى المعارضة السورية أن تتعاون بكافة الوسائل الممكنة لايقاف تدفق الرجال و السلاح إلى تنظيم دولة العراق و الشام وجميع التنظيمات المشابهة له وكل شخص يقوم بامداد تلك التنظيمات بالمال أو بالسلاح يجب أن يعتبر مجرم حرب تتوجب محاكمته .

مجلس حقوق الإنسان :

١. مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في تجاه مايحصل من عمليات قتل لحظية لاتتوقف ولو لساعه واحدة .
٢. الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات القصف المتعمد و العشوائي بحق المدنيين .
٣. تحميل حلفاء و داعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين- المسؤولية المادية والأخلاقية عن ما يحصل من قتل في سورية .
٤. ايلاء اهتماما و جدية أكبر من قبل مجلس حقوق الإنسان تجاه الوضع الكارثي لأبناء و أسر ذوي الضحايا في سوريا .

الجامعة العربية :

١. الطلب من مجلس حقوق الإنسان والأمم المتحدة من إعطاء قضية القتل المتعمد و العشوائي حقها من الاهتمام والمتابعة.
٢. الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسيين – روسيا وإيران والصين- لمنعهم من الاستمرار في توفير الغطاء و الحماية الدولية و الساسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية .